



## أثر موارد الأموال على ربحية المصارف الإسلامية : دراسة حالة مصرف الجمهورية بليبيا

*The impact of funds resources on the profitability of Islamic banks: a case study of the  
Jumhouria Bank in Libya*

أ.محمد عامر أبوشهيو

طالب دكتوراة بقسم فقه الاقتصاد الإسلامي

جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم

[abushhewa.mohamed@std.izu.edu.tr](mailto:abushhewa.mohamed@std.izu.edu.tr)



<https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v2i4.07>

تاريخ الاستلام: 2024/08/25 ؛ تاريخ القبول: 2025/01/01 ؛ تاريخ النشر: 2025/03/02

### المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان موارد الأموال في المصارف الإسلامية وتوضيح أثرها على الربحية في مصرف الجمهورية خلال الفترة من (2013-2023). ولتحقيق أهدافها استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف البيانات وتحليلها، وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتحليلها ماليًا باستخدام النسب المالية كتمهيد لاختبار فرضيات الدراسة. ومن أجل معرفة أثر موارد الأموال على الربحية في مصرف الجمهورية، تم استخدام نموذج تحليل الانحدار البسيط. وتوصلت نتائج اختبار فرضيات الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي وذو دلالة إحصائية لموارد الأموال المعبر عنها بالنسب التالية: نسبة كافة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ونسبة الودائع بأنواعها إلى إجمالي الموجودات، ونسبة أموال الملكية إلى إجمالي الموجودات، على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.

**الكلمات المفتاحية:** المصارف الإسلامية، موارد الأموال، الربحية، مصرف الجمهورية

### Abstract :

This study aimed to explain the resources of funds in Islamic banks and clarify their impact on the profitability of the Republic Bank during the period from (2013-2023). To achieve its objectives, the study used the descriptive analytical approach to describe and analyze the data by collecting data related to the variables of the study and analyzing them financially using financial ratios as a prelude to testing hypotheses. The study, in order to determine the impact of financial resources on the profitability of Jumhouria Bank, A simple regression analysis model was used. The results of testing the study's hypotheses revealed that there is no significant and statistically significant effect of funds resources



expressed in the ratio: total liabilities to total assets, deposits of all types to total assets, ownership funds to total assets on the profitability of Jumhouria Bank measured by the rate of return on assets.

**Keywords:** Islamic banks, money resources, profitability, Republic Bank.

## المقدمة :

تعد المصارف الإسلامية جزءًا هامًا من النظام المصرفي من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في تمويل المشاريع التنموية في أي اقتصاد ، حيث حازت على ثقة العملاء وأثبتت نجاحها وقدرتها على المنافسة عالمياً. فهي تقوم بدور الوساطة المالية من خلال تجميع الأموال من وحدات الفئات واستثمارها من خلال منحها التمويل الإسلامي إلى وحدات العجز وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية (الزحيلي، 2007).

ولكي تستمر هذه المصارف في القيام بأعمالها وتحقيق دورها المناط بها، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، لا بد لها من تحقيق الربح الاقتصادي، لأنه لا يمكن لأي مصرف أن يواصل أعماله بدونه. وهذا الربح مرتبط بتحقيقه بعدة عوامل، بعضها داخلي والآخر خارجي.

ومن أهم العوامل الداخلية تلك التي تتعلق بالقرارات الصادرة عن الإدارة فيما يخص اختيار تركيبة موارد الأموال الملائمة لها وتوظيفها بشكل أمثل. وحتى يتم التوظيف الأمثل لهذه الموارد، لا بد من مراعاة بعض الأسس التي يقوم عليها توظيف الأموال ، ومن أبرزها الاحتفاظ بقدر كافٍ من الأموال لتغطية ما تتحمله من مخاطر، بالإضافة إلى السيولة اللازمة لمواجهته متطلباتها (برودي ،يوسفي ،2021).

وبالتالي، فإن قرار اختيار مصادر الأموال في المصارف الإسلامية يُعد من القرارات المهمة بالنسبة لها أكثر من غيرها من المؤسسات الأخرى، وذلك بسبب خصوصيتها في حصولها على الأموال وفق قاعدتي "الخراج بالضمان" و"الغنم بالغرم" للاتجار بها واستثمارها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق الربحية الملائمة. وهذا يعني أن استحقاقها للأرباح يكون بناءً على أسبابها الشرعية المتمثلة في المال والعمل والضمان، ولا يتحقق إلا بتعرضها لاحتمال الخسارة، فمن لا يكون عرضة للخسارة لا يكون مستحقاً للربح (الشيخ ،2012)، وكذلك، في ظل اشتداد المنافسة بينها وبين المصارف التقليدية، إلى جانب ضعف الوازع الديني لدى بعض المودعين والمستثمرين، وعدم تمييزهم بين الربا المحرم شرعاً وتحقيق الربح بالطرق الشرعية التي تستوجب تحمل الخسارة، يُشكّل ذلك تحدياً إضافياً. علاوة على ذلك، فإن أغلب المصارف الإسلامية تعمل ضمن بيئة مصممة بالأساس لتتناسب عمل المصارف التقليدية (بشير ،2023).

في ظل هذه المحددات ، يصبح اختيار مصادر الأموال المناسبة في المصارف الإسلامية أمراً بالغ الأهمية، وذلك باعتبار أن الجزء الأكبر من الموارد المالية يأتي من أموال المودعين (المعاينة ،2023).



وفي ضوء ذلك ونظرًا للأهمية البالغة التي يحتلها الموضوع ، تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر موارد الأموال على ربحية مصرف الجمهورية بليبيا.

### أهمية الدراسة:

يمكن حصر أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- يستمد هذا البحث أهميته من خلال العمل على تحليل موارد الأموال التي يعتمد عليها مصرف الجمهورية في تمويل موجوداته ؛ لما لهذه الموارد في المصارف الإسلامية من دور مهم في تعظيم ربحيتها ، والتي تسعى دائمًا لتحقيقها وتعظيمها لضمان استمرارها في القيام بأعمالها لتحقيق أهدافها، من خلال جذب المزيد من المدخرات من وحدات الفائض وتوظيفها بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وبما يساهم في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس إيجابًا على مصالح وأهداف المجتمع.
- تزويد قطاع المصارف الإسلامية بدراسة تبين أهمية النسب المالية المطبقة في قياس موارد الأموال والربحية في المصارف الإسلامية والعلاقة بينهم، والحكم على دورها في تحقيق الربحية.
- توفير معلومات إضافية للباحثين والمهتمين ولمستخدمي البيانات المالية من خلال دراسة تطبيقية تحاكي الواقع العملي.

### مشكلة الدراسة:

إن موارد الأموال تمثل عصب الأعمال المصرفية في المصارف عموماً ، إذ لا يمكن للمصرف أن يقوم بأي من الأعمال المصرفية قبل تجميعه للموارد المالية اللازمة التي تعد بالنسبة للمصارف النواة الأولى (العززي ، 2011)، ولذلك، يُعد قرار اختيار موارد الأموال المناسبة لها قرارًا استراتيجيًا، ومن أهم القرارات التي تواجه الإدارة المالية بالنسبة للمصارف وتشغل تفكيرهم، وخاصة في المصارف الإسلامية. فهذا القرار يتطلب منها البحث عن المزيج الأمثل من موارد الأموال من أجل تحقيق أهدافها، والتي يعد من أهمها الربح، الذي يرتبط تحقيقه بعدة اعتبارات ، والتي منها الحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة، وتوظيف هذه الأموال التوظيف الأمثل مع مراعاة بعض الاعتبارات ، مثل الاحتفاظ بقدر كافٍ من أموال الملكية والسيولة بناءً على تعليمات المصرف المركزي لمواجهة مخاطر السحب غير المتوقعة من قبل العملاء، وتقديم الخدمات المصرفية اللازمة مع الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتهم (المعاينة ، 2023).



فمناطق الربح لدى المصارف الإسلامية هو تشغيل رأس المال وممارسة العمل التنموي ، على أن يكون الربح عادلاً ، وذلك على عكس المصارف التقليدية التجارية التي لا تتعامل مع عملائها أو مع المصارف الأخرى إلا بفائدة ربوية في حالتها الأخذ والعطاء (الزحيلي، 2007). وبالتالي ، فإن اختبار أثر موارد الأموال على الربحية يُعطي أهمية كبرى للإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي :

**ما هو أثر موارد الأموال على الربحية في المصارف الإسلامية؟**

للإجابة على السؤال السابق تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما هي أهم موارد الأموال في المصارف الإسلامية محل الدراسة؟
- ما هي نسب الربحية في المصارف الإسلامية قيد الدراسة؟
- هل هناك أثر لموارد الأموال (كافة المطلوبات) المعبر عنها بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول ؟
- هل هناك أثر لموارد الأموال الخارجية (الودائع بأنواعها) المعبرة عنها بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول ؟
- هل هناك أثر لموارد الأموال الذاتية (أموال الملكية) المعبرة عنها بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول ؟

**فرضيات الدراسة :**

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة ، ولغرض تحقيق أهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسية العدمية

التالية:

**H0:** لا يوجد أثر لموارد الأموال على ربحية مصرف الجمهورية .

وتنتفع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

**H0:** لا يوجد أثر لموارد الأموال (كافة المطلوبات) المعبر عنها بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي

الموجودات على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول

**H0:** لا يوجد أثر لموارد الأموال الخارجية (الودائع بأنواعها) المعبرة عنها بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي

الموجودات على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.

**H0:** لا يوجد أثر لموارد الأموال الذاتية (أموال الملكية) المعبرة عنها بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى

إجمالي الموجودات على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.



## أهداف الدراسة :

يكمن هدف الدراسة الرئيسي في التعرف على أثر موارد الأموال على الربحية في المصارف الإسلامية .  
وتتلخص أهداف الدراسة الفرعية فيما يلي:

- الوقوف على موارد الأموال في المصارف الإسلامية محل الدراسة.
- التعرف على نسب الربحية في المصارف الإسلامية قيد الدراسة.
- التعرف على أثر لموارد الأموال (كافة المطلوبات) المعبر عنها بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على ربحية مصرف المصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.
- تبيان أثر لموارد الأموال الخارجية (الودائع بأنواعها) المعبرة عنها بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات على ربحية مصرف المصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.
- معرفة أثر موارد الأموال الذاتية (أموال الملكية) المعبرة عنها بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على ربحية مصرف المصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.

## محددات الدراسة:

سوف تقتصر الحدود المكانية والزمنية لهذه الدراسة على مصرف الجمهورية بليبيا خلال الفترة من 2013-2023 ، وقد تم اختيار سنة 2013 كسنة أساس؛ بناء على القانون رقم(1) الصادر عن المؤتمر الوطني العام لسنة 2013م، بشأن منع المعاملات الربوية والبدء في تحول المصارف التجارية في ليبيا إلى مصارف إسلامية.

## منهج البحث في الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف ما تناولته الأدبيات السابقة المتعلقة بموارد الأموال والربحية في المصارف الإسلامية ، والتحليل من خلال تجميع البيانات من القوائم المالية وتحليلها ماليًا باستخدام أهم النسب المالية الأكثر شيوعًا وتطبيقًا، ومن ثم تحليلها باستخدام أسلوب التحليل الكمي (القياسي)، بالاعتماد على برنامج (Eviews-10)، لغرض معرفة أثر موارد الأموال على ربحية مصرف الجمهورية.

## الدراسات السابقة:

دراسة الصالح ، البراك (2024) بعنوان: أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي "تداول". اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوصول إلى أهدافها ، وقد تكونت عينة الدراسة من أربعة مصارف وهي بنك : الراجحي ، الجزيرة ، البلاد ، الإنماء ، خلال الفترة من 2017 إلى 2021 . واستخدمت أسلوب الانحدار البسيط لاختبار فرضياتها، ومن أهم النتائج التي



توصلت لها هذه الدراسة، هو عدم وجود أثر لهيكل رأس المال على العائد على الأصول. كما أوجدت الدراسة وجود أثر سلبي لنسبة التمويل الداخلي على العائد على حقوق الملكية، في المقابل وجود أثر موجب لنسبة التمويل الخارجي على العائد على حقوق الملكية، وكذلك وجود أثر موجب لحجم المصرف على ربحية البنوك الإسلامية السعودية.

**دراسة المعاينة (2023)** بعنوان: أثر الهيكل التمويلي على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 2010-2019. لتحقيق أهدافها اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي " الإحصائي" وقد تم قياس المتغير المستقل بالنسب التالية: نسبة المديونية، نسبة الملكية، نسبة السيولة النقدية، حجم المصرف، بينما تم قياس الربحية بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين. توصلت هذه الدراسة إلى أن هيكل التمويل مقاساً بنسبة المديونية كان له أثر موجب وذو دلالة إحصائية على ربحية كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك الإسلامي الدولي، بينما كان له أثر سلبي وذو دلالة إحصائية على ربحية بنك صفوة الإسلامي، وأما هيكل التمويل المقاس بنسبة الملكية كان له أثر ايجابي على ربحية جميع البنوك الإسلامية الأردنية، بينما كان لنسبة السيولة النقدية أثر سلبي على ربحيتهم، بينما حجم المصرف كان له أثر ايجابي وذو دلالة إحصائية على ربحيتهم.

**دراسة بلحشر وسحنون (2022)** بعنوان: أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للبنوك الإسلامية- دراسة قياسية لبنك الراجحي السعودي للفترة من 2002 إلى 2020. من أجل الوصول إلى غايتها اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليل القياسي في الجانب التطبيقي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نسبة الملكية للأصول ليس لها علاقة سببية ولا تأثير على معدل العائد على حقوق الملكية، في المقابل وجدت هذه الدراسة علاقة سببية في الاتجاه المعاكس، بينما أظهرت نسبة الودائع على إجمالي الأصول تأثير وعلاقة بمعدل العائد على حقوق الملكية، وفي المقابل لا يوجد علاقة وأثر بينهم في الاتجاه العكسي. والخلاصة يستنتج وجود عامل مشترك في العلاقة أي هناك اثر ايجابي وسلبي بين الهيكل المالي والأداء المالي للمصارف الإسلامية.

**دراسة (2022) Moustapha and Benziane** بعنوان: أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي. تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين متغيرات هيكل رأس المال وربحية البنوك الإسلامية لعينة مكونة من 05 بنوك إسلامية عاملة في دول مجلس التعاون الخليجي (2010-2020). تم قياس هيكل رأس المال من خلال نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول DTA، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ETA. في المقابل تم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE، وصافي هامش الربح NPM. تم تحليل البيانات التي تم



جمعها باستخدام برنامج E-Views10. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ETA لها علاقة إيجابية وهامة مع معدل العائد على الأصول. في حين إن الودائع إلى إجمالي الأصول DTA ليس لها علاقة مهمة بالعائد على الأصول ROA. في حين توجد علاقة غير معنوية بين نسبة ETA، ونسبة DTA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE. علاوة على ذلك، هناك تأثير قوي كبير بين نسبة ETA وصافي هامش الربح NPM. وفي الوقت نفسه، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة DTA وصافي هامش الربح NPM.

**دراسة برودي و يوسف (2021)** بعنوان: أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في دول الخليج، دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل خلال الفترة 2013-2019. من أجل اختبار فرضياتها استخدمت هذه الدراسة تحليل البيانات الجدولية (Panel Data) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية. وقد أظهرت نتائج الدراسة، أن هيكل رأس المال مقاساً بنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات له أثر ايجابي وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية وعائد السهم المخفض، وأن هيكل رأس المال مقاساً بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع كان له تأثير سلبي عليهم أما تأثير هيكل رأس المال مقاساً بنسبة المطلوبات إلى الموجودات فقد كان له تأثير إيجابي وغير معنوي على العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم المخفض.

**دراسة Menacer et. al (2020)** بعنوان: أثر الرفع المالي على أداء البنوك الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي. تتناول هذه الدراسة تأثير الرفع المالي على أداء البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2005-2017. وقد شملت عينة الدراسة 25 بنكاً إسلامياً مدرجاً على مدى ثلاثة عشر عاماً في دول مجلس التعاون الخليجي واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار ذو التأثير الثابت. وأظهرت النتائج إلى أن الرافعة المالية لها تأثير كبير على أداء البنوك الإسلامية المقاسة بمعدل على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية و Tobin Q، مما يدل على أنه كلما ارتفعت الرافعة المالية كلما ارتفع أداء البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

**دراسة خلف وآخرون (2018)** بعنوان: أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة 2010-2017. لتحقيق أهدافه، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استخدام أسلوب الانحدار البسيط باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لمعرفة العلاقة بين الهيكل المالي ونسب الربحية. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسب الهيكل المالي في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وكانت العلاقة بينهما موجبة.



دراسة (ULLAH et.al (2015) بعنوان: تأثير هيكل رأس المال على أداء البنوك الإسلامية دراسة عينة من دولة باكستان. تتناول هذه الدراسة تأثير هيكل رأس المال على أداء البنوك الإسلامية خلال الفترة من 2008-2013. ولتحقيق أهدافها، تم اختيار عينة مكونة من خمسة بنوك إسلامية على أساس توفر البيانات. ومن أهم نتائج الدراسة، تبين أن تأثير هيكل رأس المال وحجمه إيجابي وكبير على أداء البنوك الإسلامية؛ إلا أن نمو الأصول يرتبط سلباً وإحصائياً بشكل غير معنوي بأداء البنوك.

وبعد العرض السابق لبعض الأدبيات التي تناولت موضوع مصادر الأموال في دراساتهم، سواء من خلال التطرق إلى الهيكل التمويلي أو هيكل رأس المال كمتغيرات مستقلة، والربحية أو الأداء المالي كمتغير تابع. والتي توصلت إلى نتائج معينة حسب خصوصية كل دراسة، فإن هذه الدراسة تعتبر امتداداً للدراسات السابقة. وتختلف عنها بأنها ستجرى في بيئة دراسية جديدة من خلال دراسة تطبيقية حديثة على مصرف الجمهورية في ليبيا، حيث تتناول كافة موارد الأموال في المصارف الإسلامية، سواء كانت موارد ذاتية "أموال الملكية" أو موارد خارجية تتمثل في جزء كبير منها في "الودائع بجميع أنواعها"، ومن ثم تسعى إلى بيان أثرها على الربحية، باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى لكي تضمن بقائها واستمرارها في القيام بعملها. وذلك إلى جانب هدفي توفير السيولة والأمان، حيث يُعتبر الحفاظ على المال وتنميته أحد مقاصد الشريعة الإسلامية.

**موارد الأموال في المصارف الإسلامية:**

إن أساس وجوه العمل في المصارف الإسلامية قائم على جذب الأموال واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهي تقوم بدور الوسيط المالي كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى؛ إلا أنها تختلف عن هذه المؤسسات بأنها تقوم بهذا الدور وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في حصولها على الأموال وفق قاعدتي الغنم بالغرم والخراج بالضمان ومنحها التمويل الإسلامي وفق صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المعاولات والمشاركات والتبرعات والتي قوامها المشاركة في الربح والخسارة (الشيخ، 2014: 99-100).

ومن هذا المنطلق فإنه يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية اللازمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق الربحية الملائمة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دوابه، 2012: 13).

ويقصد بالموارد المالية للمصرف بأنها تلك التدفقات المالية الواردة للمصرف ليقوم بتوجيهها نحو نشاطاتها المختلفة (الشيخ، 2014: 113).





## 1. مصادر الأموال الداخلية:

تتمثل مصادر أموال المصارف الإسلامية الذاتية في تلك الأموال التي تأتي من أصحاب المصرف أي المساهمون في المصرف الإسلامي، والأموال الناشئة عن نتائج أعماله كالاحتياطيات النقدية بأنواعها سواء كانت الإجبارية التي تفرضها عليها القوانين السائدة أو الاختيارية، والأرباح المحجوزة ( العجلوني ، 2008: 174)، بالإضافة إلى المخصصات.

وتتمثل أنواع مصادر التمويل الداخلية في الآتي:

أ. حقوق الملكية: وتنقسم إلى: (الشيخ ، 2014: 113-114)

- رأس المال المدفوع: يتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه أو أية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة، ويعد رأس المال النواة الأولى التي يبدأ بها المصرف نشاطه وبمثابة تأمين له من أجل امتصاص الصدمات (الخسائر) المحتملة الوقوع.

- الاحتياطيات: وتتمثل في:

- الاحتياطي القانوني: هو احتياطي يطلبه القانون و ينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال كوسيلة للوقاية من أي خسارة قد تنتج عن عمليات المصرف.
- الاحتياطي النظامي: ويتكون طبقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للمصرف بالاحتفاظ بنسبة من صافي الأرباح ويحدد لها الحد الأقصى بالنسبة لرأس المال.
- الاحتياطي العام: قد تخول بعض النظم الأساسية للمصارف المركزية تكوين بعض الاحتياطيات الأخرى للطوارئ .

- الأرباح غير الموزعة (المرحلة): تلجأ بعض المصارف إلى احتجاز جزء من الأرباح من تلقاء نفسها من أجل تدعيم مركزه المالي لمواجهة المتعاملين معها، وكذلك من أجل ملاقة كل خسارة في قيمة أصوله وبمثابة احتياطي لموازنة توزيع الأرباح في السنوات التي تقل فيها الأرباح على مستوى معين.

ب. المخصصات: يعرف المخصص بأنه مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مواجهة أي التزامات معلومة لا يمكن أن تحدد قيمتها بدقة ، وإن المخصصات في المصارف الإسلامية تمثل تلك المبالغ التي يتم تجنيبها من الإيرادات لمواجهة بعض الأخطار المحتملة الوقوع في المستقبل وتعد هذه المخصصات تكلفة أو إنفاقاً لم يصرف بعد، وبالتالي فهي لا تكون حقاً من حقوق الملكية (دوابه ، 2012: 70).



## 2. المصادر الخارجية:

تتمثل الموارد الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية في الودائع وأموال الغير الأخرى بكافة أنواعها، إذ أنها المصدر الأساسي الذي تستمد منه المصارف الإسلامية قدرتها على إجراء عمليات التمويل والاستثمار، ومن أهم الموارد الخارجية ما يلي:

أ. الودائع: تعرف الوديعة المصرفية النقدية بأنها "النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو رد مساو إليهم لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها" (شبير، 2008: 264)، وتشكل هذه الودائع التي تجذبها المصارف الإسلامية المصدر الرئيسي للأموال المجتمعة لديها شأنها في ذلك شأن المصارف التقليدية؛ إلا إنها تختلف عنها في طبيعة العلاقة وأهدافها، فطبيعة العلاقة بين المودعين والمصارف التقليدية علاقة الدائن بالمدين بفائدة وتختلف المصارف الإسلامية عنها لأنها لا تتعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً، وإن علاقتها بأصحاب الودائع تختلف باختلاف نوع الوديعة المودعة لديها، وفيما يلي سوف نستعرض أهم أنواع الودائع المصرفية في المصارف الإسلامية (برودي، 2021: 391):

- الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب): حيث يتم من خلالها الإيداع والسحب دون قيد أو شرط، ويتميز هذا الحساب بأنه قابل للسحب منه عند الطلب، ولذا يسمى في بعض الأحيان بالحساب تحت الطلب.

والتكليف الفقهي للودائع تحت الطلب (الحساب الجاري)، سواء كانت هذه الودائع لدى المصارف الإسلامية أو الربوية هي قروض بالمنظور الفقهي، وإن المصرف المستلم لهذه الودائع يده يد ضمان، وملزم شرعاً بالرد عند الطلب. أما الودائع التي تُدفع لها فوائد، كما هو الحال في المصارف الربوية، فهي قروض ربوية محرمة (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 1995: 86، 9/3).

- الودائع الاستثمارية (الحسابات الاستثمارية): هي تلك الأموال التي يضعها أصحابها لدى المصرف الإسلامي من أجل استثماره لتلك الأموال بغرض حصولهم على عائد عند تحققه بالفعل وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية "الغنم بالغرم"، وفق عقد المضاربة الشرعية ويد المصرف على هذه الأموال يد أمانة ولا يضمنها إلا بالتعدي والتقصير (شاكرا، 2022: 127).

وقد ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي السابق ذكره رقم 86 (9/3)، والمنعقد في دورة مؤتمره التاسع في أبو ظبي خلال الأيام 1-6 (إبريل) 1995م، بأن الودائع التي تسلم للبنوك الملتزمة فعلياً بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وفق عقد استثمار على حصة من الربح هي رأس مال مضاربة وتتنطبق عليها أحكام

المضاربة (القرض) في الفقه الإسلامي ( مجمع الفقه الإسلامي الدولي ،1995)، وتنقسم هذه الحسابات في العادة إلى نوعين رئيسيين هما ( برودي ،392،2021-397):

• حسابات الاستثمار المشترك ( المطلقة ) : وهي التي يتلقاها البنك مع تفويضه من قبل أصحابها باستثمارها وخطها بأمواله الذاتية ( حقوق الملكية ) أو الأموال التي له حق التصرف المطلق فيها ( الحسابات الجارية ) دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه أو في مشروع أو غرض معين أو بكيفية معينة .

• حسابات الاستثمار المخصص ( المقيدة ) : وهي الودائع النقدية التي يتسلمها البنك الإسلامي من المودعين ويتقيد في إدارتها واستثمارها ببعض القيود والشروط، مثال ذلك أن يستثمرها في مشروع معين، أو لغرض معين ، أو أن لا يخطها بأمواله.

ومما سبق فإنه يمكن القول بأن الودائع الاستثمارية، تعد الوعاء الرئيسي الذي من خلاله تتحصل المصارف الإسلامية على الأموال اللازمة للقيام بأنشطتها ومعاملاتها وتمنحها مرونة أكثر في استخداماتها من خلال منح التمويل الإسلامي لطلبيه لكونها محددة بمدة ؛ لذلك تعتبر أكثر استقراراً من الودائع الجارية.

- **ودائع التوفير ( الادخارية )**: وعن طريقها يمنح المودع دفتر توفير أو ادخار ، ويكون للمودع حرية السحب والإيداع في أي وقت ، وقد لا يدفع عنها المصرف الإسلامي أي عائد على حسابات الادخار ، وذلك في الحسابات الادخارية دون التفويض من أصحابها باستثمارها ويكون حكمها كالحساب الجاري ، وأوقد يدفع عليها عائد على أساس الحد الأدنى للرصيد خلال فترة زمنية معينة وذلك في الحسابات الادخارية مع التفويض بالاستثمار ، ويكون حكمها كالحسابات الاستثمارية المشتركة (دوابه،2013: 44-45).

- **الصكوك الإسلامية ( صكوك الاستثمار )**: تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال الخارجية بالبنوك الإسلامية وتصدرها وفق نظام المضاربة، وقد تكون عامة يستثمر المصرف حصيلتها في أنشطته المتنوعة ومشاريعه المتعددة وصيغ استثماره المتعددة أو مخصصة في نشاط معين أو مشروع معين أو نشاط محدد أو صيغة استثمارية معينة بذاتها (دوابه ،2012: 73).

- **صناديق الاستثمار** : تعد صناديق الاستثمار مصدر جيد من مصادر أموال المصرف الإسلامي وتمثل أوعية استثمارية تلي حاجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم لتحقيق عوائد مجزية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، حيث يقوم المصرف الإسلامي باختيار أحد مجالات الاستثمار سواء كانت محلية أو دولية وينشأ لهذا الغرض صندوق يطرح للاكتتاب العام للمستثمرين ، ويقوم المصرف بأخذ نسبة محددة ومعروفة من الربح مقابل إدارته لهذا الصندوق أو توكيل غيره مقابل نسبة معينة من الأرباح.

- **شهادات الإيداع** : تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال الخارجية في البنوك الإسلامية، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة على سبيل المضاربة لتتناسب كافة مستويات دخول المودعين، وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاث سنوات.

- **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية** : قد تقوم بعض البنوك الإسلامية بتحويل جزء من الفوائض النقدية لديها إلى البنوك ، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ منها عوائد أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عوائد ، وذلك لتسوية بعض المعاملات بينها (برودي ، يوسف ، 2021 : 182-183).

- **حسابات المحافظ الاستثمارية** : تقوم فكرة المحافظ الاستثمارية على الاستثمار في الفرص الاستثمارية ذات الجدوى، حيث يتم إصدار سندات مقارضة ( حصص ) في محافظ استثمارية برأسمال يكفي للمتطلبات الاستثمارية المنوي الاستثمار فيها حسب صيغة الدعوى للاكتتاب في سندات المقارضة ، وتكون السندات موحدة القيمة ، ويقوم المصرف بإدارة المحفظة واستثمارها وفقاً لأسس وقواعد المضاربة الشرعية ( فيشوش ، 2020 ، ص 116).

## 2. النسب المالية المستخدمة في قياس موارد الأموال:

تساعد النسب المالية إدارة المصرف على دراسة مصادر الأموال لديه ، وذلك من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين وهما:

أ. التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية.

ب. كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المصرف بشكل سليم.

ومن أهم النسب المالية التي تتعلق بموارد الأموال ، هي:

- **نسبة إجمالي المطلوبات (أي إجمالي الخصوم باستثناء أموال الملكية) للأصول** : يقيس هذا المؤشر مدى الاعتماد على كافة أموال الغير، وفي المصارف الإسلامية تتكون هذه النسبة من المطلوبات من الحسابات (الودائع بأنواعها) والتأمينات النقدية والذمم الدائنة ، المخصصات وتحسب هذه النسبة كما يلي (المعاينة ، 2023 : 54؛ Qayyum and Noreen , 2019 ):

إجمالي المطلوبات أو الخصوم باستثناء أموال الملكية / إجمالي الموجودات \* 100

- **نسبة التمويل الخارجي (بالودائع بأنواعها) للأصول** : تعد الودائع من أهم المصادر والروافد المالية التي يعتمد عليها المصرف سواء كان تقليدي أو إسلامي في عمليتي التمويل والاستثمار ؛ كما أنها مصدر القوة الذي يُمكن المصرف من توظيفاته، لتحقيق جميع أهدافه المالية ، والمصرفية ، والخدمية والمجتمعة ، وتكون نتائج هذه الاستثمارات مصدراً للثروة والمنفعة والتقدم الاقتصادي ، ويتم حسابها كما يلي ( سعادة ، 2018 : 166، 161؛ Menacer et. al , 2020):



نسبة التمويل الخارجي للأصول = مجموع الودائع / إجمالي الموجودات \* 100.  
- نسبة التمويل الداخلي للأصول : تقيس هذه النسبة التمويل الداخلي (الذاتي) للأصول أي مدى مساهمة مالكي المصرف وهم حملة الأسهم العادية في تمويل موجوداته وارتفاعها يعد مؤشر إيجابياً على وضع المصرف المالي ؛ إلا أن ذلك قد لا يكون في مصلحة المصرف دائماً، ولذا فلا يمكن الاكتفاء بالتمويل الداخلي فقط فوجود تمويل خارجي إلى جانبه سيساعد على رفع ربحية الأموال الخاصة (حقوق الملكية)، وبالتالي فلا بد من وجود توازن بين الوجهتين ( أموال الملكية والأموال الخارجية). ويتم حساب هذه النسبة كما يلي (خلف وآخرون، 2018: 161):

نسبة التمويل الداخلي للأصول = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول \* 100.  
**الربحية في المصارف الإسلامية:**

يتوقف تطور ونمو المصارف الإسلامية بدرجة الأولى على مدى تحقيقها للأرباح ؛ والتي تعد المحور الفعال والأساسي من أجل بقائها واستمرار نشاطها وحصولها على رأس المال اللازم في المستقبل لإعادة استثماره، ومواجهة مختلف المخاطر المحتملة.

**1. مفهوم الربحية:** لا بد لنا من التفرقة بين الربح والربحية في المؤسسات المالية الإسلامية :

- الربح : " لا يخرج معنى الربح لدى الفقهاء عما ذكره أهل اللغة ، فهو الكسب ، فالربح هو النماء الناتج عن التجارة ، وبعبارة أخرى هو : الزيادة على رأس المال المتحققة بسبب التجارة بعد حسم المصاريف " ( القره داغي ، 2010: 9).

- الربحية: تعد مؤشراً هاماً لتقييم الأداء في المصرف من أجل كسب ثقة العملاء من ناحية ومن ناحية أخرى من أجل كسب الكفاءة العالية لاستخدامات الموارد (بلحشر ، سحنون ، 2022: 523).

**2. النسب المالية المستخدمة في قياس الربحية:**

هناك العديد من المؤشرات الشائعة المستخدمة في تقييم ربحية المصارف بشكل عام ، حيث يبرز في هذا المجال دور التحليل المالي ، ومن بين أدواته وطرقه الأسهل والأسرع لاختبار الربحية للمصارف التجارية التقليدية أو الإسلامية على حد سواء يكون باستخدام النسب المالية (سعادة ، 2018: 168) ، وفيما يلي أهم هذه النسب:

- **معدل العائد على الأصول :** ويقصد به نسبة ربح العمليات إلى الأصول ، وتستخدم هذه النسبة لقياس مدى قدرة المصرف في توظيف الأصول التوظيف الأمثل في توليد الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة ، وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب شيوعاً لقياس الأداء المالي في الصناعة المصرفية ويتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:



معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول \* 100  
وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح ( خلف وآخرون، 2018: 164؛ zahid et.al, 2022).

- **معدل العائد على حقوق الملكية:** يعد من أهم مؤشرات الربحية؛ لأنه يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرتها على تحقيق الأرباح من تلك الأموال ويعتبر معدل العائد على حقوق الملكية مقياساً لربحية كل من قرارات التمويل والاستثمار. أي يعكس العائد الذي يحققه ملاك المصرف عن أموالهم المستثمرة (الصالح ، البراك ، 2024: 222)، ويتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية \* 100  
فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف بضمان تحقيق ربح اكبر والعكس صحيح (الزبيدي، 2011).

- **عائد السهم العادي:** أو حصة السهم العادي من الأرباح ، ويستخدم هذا المؤشر لتقييم ربحية السهم العادي ويتم حسابه في المعاداة الآتية:

عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات السهم / المتوسط الموزون المرجح لعدد الأسهم العادية. ويطلق عليه في هذه الحالة عائد السهم الأساسي (برودي ،يوسف، 2021: 184).  
إلا إن النسبة التي سوف يتم استخدامها في هذه الدراسة والتي تعبر عن المتغير التابع (الربحية في المصارف الإسلامية ) ،هي معدل العائد على الأصول ، وهي الأكثر استخداماً وتعبر عن مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من أصوله.

يستنتج الباحث بأن هدف تعظيم الربحية هو الهدف الرئيسي الذي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقه لضمان بقائها واستمرارها في القيام بأعمالها وتحقيقها باقي أهدافها المرجوة منها، مثل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع؛ وتختلف عن غيرها من المؤسسات الأخرى بأن تحقيق هذا الهدف مرتبط بحصولها على الأموال واستخدامها الاستخدام الأمثل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مع مراعاتها أولويات المجتمع.

### الدراسة التطبيقية (مصرف الجمهورية بليبيا)

#### 1. لمحة تعريفية حول مصرف الجمهورية:

صدر قرار عن مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 10-4-2008 بدمج مصرفي الأمة والجمهورية بميزانية تقارب 20مليار دينار ليبي ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعدد موظفين بلغ أثناء الدمج ما يزيد عن 5800 موظف وموظفة، وبعدد فروع 146 فرعاً ووكالة، وبحصة سوقية وصلت إلى 33%. وقد



صدر قرار من الجمعية العمومية سنة 2013 يقضي بتحويل المصرف من مصرف تجاري تقليدي إلى مصرف إسلامي. للمزيد أنظر للموقع الرسمي للمصرف (<https://www.jbank.ly>)

## 2. التحليل المالي باستخدام النسب المالية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم 01: يبين النسب المالية المتعلقة بموارد الأموال والربحية بمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2013-2023

السنوات	موارد الأموال الخارجية: إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات	موارد الأموال الذاتية : أموال الملكية إلى إجمالي الموجودات	الربحية : صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول
2013	95.2%	80.3%	0.31%
2014	94.99%	73.4%	0.22%
2015	94.8%	68%	0.02%
2016	95.3%	71.4%	0.03%
2017	95.7%	73.3%	0.14%
2018	95.5%	65.5%	0.16%
2019	94.95%	69.4%	0.17%
2020	96.05%	75%	0.07%
2021	96%	63.2%	0.15%
2022	95.8%	67.8%	0.20%
2023	96.1%	72.7%	0.24%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2013- 2023

يتضح من خلال الجدول أعلاه ، والخاص بالتحليل المالي باستخدام النسب المالية لمتغيرات الدراسة كتمهيد لاختبار فرضيات الدراسة، أن مصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة أعتمد بشكل كبير على المطلوبات، والتي تراوحت نسبتها ما بين 94.8% إلى 96%. كذلك، كانت نسبة إجمالي الودائع لديه إلى إجمالي موجوداته مرتفعة ، حيث تراوحت نسبتها ما بين 63% إلى 80% تقريباً، مما يدل على أن أكثر المطلوبات تمثلت في الودائع بأنواعها، وبالأخص في الودائع تحت الطلب. أما الباقي من المطلوبات،



باستثناء الودائع بأنواعها ، فلم تتجاوز نسبته كحد أعلى تقريباً 32 % خلال فترة الدراسة، في حين تراوحت نسبة الأموال الذاتية (أموال الملكية ) ما بين 8.3% إلى 5% تقريباً، وهذه النسبة تعد ضعيفة مقارنة بالنسبة التي حددتها بعض الهيئات الدولية ،مثل لجنة بازل ولجنة الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ، والمتعلقة بكفاية رأس المال.

وقد أظهرت نتائج التحليل المالي أعلاه ، والخاصة بالربحية خلال فترة الدراسة، أن معدل العائد على الأصول كان ضعيفاً جداً مقارنة بحجم أصول المصرف، حيث تراوحت نسبته خلال فترة الدراسة ما بين 0.02% إلى 0.3%.

### 3. التحليل الكمي القياسي :

**التوصيف العام للنموذج :** تماشياً مع فرضية الدراسة وأهدافها ، سوف يتم تحديد أثر النسب التالية المعبرة عن المتغير المستقل "موارد الأموال" وهي: ( كافة المطلوبات أي إجمالي الخصوم باستثناء أموال الملكية ، موارد الأموال الخارجية المتمثلة في الودائع بأنواعها، موارد الأموال الذاتية المتمثلة في أموال الملكية ) على المتغير التابع "الربحية" المقاسة (بمعدل العائد على الأصول ) وفق الصيغة التالية :

الصيغة الأولى :

$$Y=\alpha+\beta_1(X1)+e$$

الصيغة الثانية:

$$Y=\alpha+\beta_1(X2)+e$$

الصيغة الثالثة :

$$Y=\alpha+\beta_1(X3)+e$$

وقد تم تعريف المتغيرات سواء موارد الأموال التي تعبر عن المتغير المستقل (X) و المؤشر المالي المقاس به الربحية الذي يعبر عن المتغير التابع (Y) مسبقاً، أما فيما يلي سوف يتم التعريف بباقي المعالم حيث :

$\alpha$  = القاطع

$\beta$  = درجة الاستجابة (المرونة)

$e$  = معامل الإزعاج

وسوف يتم تطبيق منهجية الانحدار البسيط لغرض معرفة أثر موارد الأموال على ربحية مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2013-2023، وفق البيانات المستخلصة من القوائم المالية التي تم تحليلها مالياً باستخدام النسب المالية .





**تقدير النموذج:** سيتم تقدير النموذج على مرحلة واحدة فقط ، حيث سوف يتم إجراء انحدار بسيط لكل المؤشرات المعبرة عن موارد الأموال على نحو منفرد : كافة المطلوبات ، موارد الأموال الخارجية "الودائع بأنواعها"، موارد الأموال الذاتية على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.

**تشخيص النموذج :**

### 1. اختبار الارتباط التسلسلي واختبار اختلاف التباين:

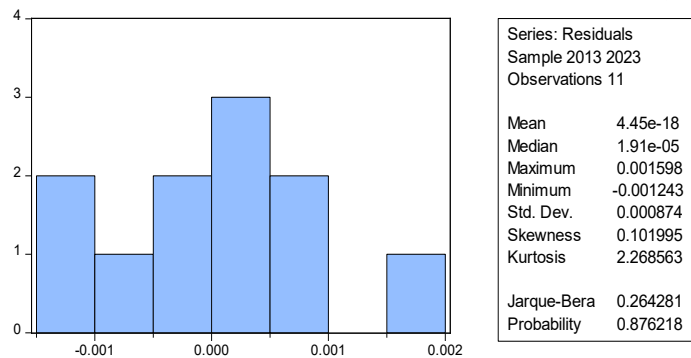
الجدول رقم 05 : يوضح نتائج اختبار الارتباط التسلسلي واختبار اختلاف التباين

رقم معادلة الانحدار	نتيجة التشخيص	القيمة الاحتمالية	قيمة مشاهدات (R2) تربيع	اختبار الارتباط التسلسلي
1	خلوها من الارتباط التسلسلي	0.1421	3.902940	اختبار اختلاف التباين
2	خلوها من الارتباط التسلسلي	0.1960	3.258900	
3	خلوها من الارتباط التسلسلي	0.1421	3.902940	
رقم معادلة الانحدار	نتيجة التشخيص	القيمة الاحتمالية	قيمة مشاهدات (R2) تربيع	اختبار اختلاف التباين
1	عدم وجود اختلاف تباين	0.2774	1.179604	اختبار اختلاف التباين
2	عدم وجود اختلاف تباين	0.3299	0.949172	
3	عدم وجود اختلاف تباين	0.2774	1.179604	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews-10)

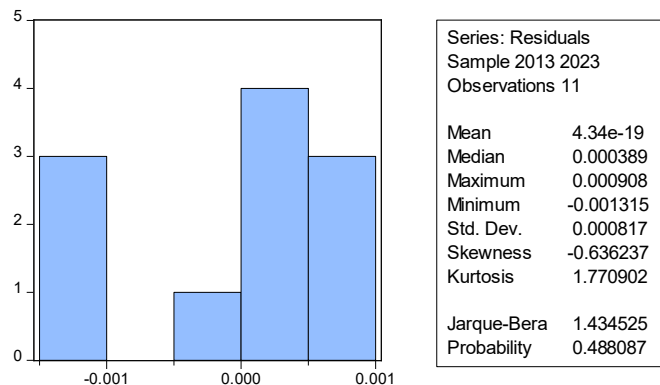
يتضح من خلال الجدول أعلاه، بأن القيم الاحتمالية لمشاهدات ( $R^2$ ) في اختبائي الارتباط التسلسلي و اختلاف التباين أكبر من 5% مما يعني خلو نماذج الانحدار البسيط الثلاثة على التوالي من الارتباط التسلسلي واختلاف التباين .

### 2. اختبار توزيع البواقي (Jarque-Bera) :

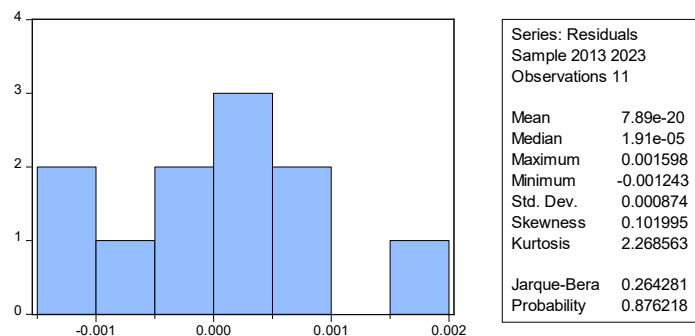




الشكل رقم 01: يوضح نتائج اختبار توزيع البواقي الخاص بمعادلة الانحدار البسيط (1) يتضح من خلال الشكل رقم (1)، إن القيمة الاحتمالية لاختبار جارك بيرا (0.87) وهي أكبر من 5%، مما يعني أن البواقي الناتجة عن الانحدار البسيط موزعة توزيع طبيعي.



الشكل رقم 02: يوضح نتائج اختبار توزيع البواقي الخاص بمعادلة الانحدار البسيط (2) يتضح من خلال الشكل رقم (2)، إن القيمة الاحتمالية لاختبار جارك بيرا (0.48) وهي أكبر من 5%، مما يعني أن البواقي الناتجة عن الانحدار البسيط موزعة توزيع طبيعي.



الشكل رقم 03: يوضح نتائج اختبار توزيع البواقي الخاص بمعادلة الانحدار البسيط (3) يتضح من خلال الشكل رقم (3)، أن القيمة الاحتمالية لاختبار جارك بيرا (0.87) وهي أكبر من 5%، مما يعني أن البواقي الناتجة عن الانحدار البسيط موزعة توزيع طبيعي.



### اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الفرعية الأولى  $H_0$ : لا يوجد أثر لموارد الأموال (كافة المطلوبات) المعبر عنها بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول. الجدول رقم 02: يوضح نتائج تباين الانحدار البسيط لتحديد أثر موارد الأموال المعبر عنها بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
الثابت	-0.019997	0.059327	-0.337065	0.7438
موارد الأموال كافة المطلوبات	0.022600	0.062106	0.363901	0.7243
R-squared	0.014500	Mean dependent var	0.001592	
Adjusted R-squared	-0.095000	S.D. dependent var	0.000880	
S.E. of regression	0.000921	Akaike info criterion	-10.97943	
Sum squared resid	7.63E-06	Schwarz criterion	-10.90709	
Log likelihood	62.38688	Hannan-Quinn criter.	-11.02504	
F-statistic	0.132424	Durbin-Watson stat	1.046688	
Prob (F-statistic)	0.724334			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews-10)

ولتحديد أثر إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول، فإن النتائج أعلاه أظهرت أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار F تساوي (0.72)، وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لموارد الأموال المعبر عنها بنسبة إجمالي المطلوبات أي إجمالي الخصوم باستثناء أموال الملكية إلى إجمالي الموجودات على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول، مما يعني قبول فرضية العدم. وفي هذا قد تكون إشارة واضحة رغم أهمية الأموال الخارجية للمصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص فأنها في مصرف الجمهورية محل الدراسة، لم يكن له دور في إدارتها بما يعزز من ربحيته، مقارنة بحجم أصوله خلال فترة الدراسة وإتباعه سياسة استثمارية متحفظة من خلال محدودية استخداماته لأمواله، وتركيزه بشكل كبير على العمولات المقبوضة جراء



الخدمات المصرفية التي يقدمها لعملائه وبعض الإيرادات المتنوعة الأخرى ، بالإضافة إلى الأرباح المتحصل عليها من جراء التمويل الإسلامي بصيغة المرابحة.  
الفرضية الفرعية الثانية  $H_0$ : لا يوجد أثر لموارد الأموال الخارجية (الودائع بأنواعها) المعبرة عنها بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.  
الجدول رقم 03: يوضح نتائج تباين الانحدار البسيط لتحديد أثر موارد الأموال المعبرة عنها بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
الثابت	-0.003225	0.004029	-0.800379	0.4441
موارد الأموال: إجمالي الودائع	0.006788	0.005666	1.197940	0.2615
R-squared	0.137523	Mean dependent var	0.001592	
Adjusted R-squared	0.041692	S.D. dependent var	0.000880	
S.E. of regression	0.000862	Akaike info criterion	-11.11277	
Sum squared resid	6.68E-06	Schwarz criterion	-11.04043	
Log likelihood	63.12025	Hannan-Quinn criter.	-11.15838	
F-statistic	1.435059	Durbin-Watson stat	1.282917	
Prob (F-statistic)	0.261535			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews-10)

ولتحديد أثر إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول، فإن النتائج أعلاه، أظهرت أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار F تساوي (0.26)، وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لموارد الأموال المعبرة عنها بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول، مما يعني قبول فرضية العدم. ربما يعود ذلك لارتفاع حجم الودائع تحت الطلب "الحسابات الجارية" في المصرف خلال فترة الدراسة وعدم تركيز المصرف على استقطاب الودائع الادخارية والاستثمارية بأنواعها ذات الأجل الطويلة التي تمنحه مرونة في استخدامها بتعدد منح التمويل الإسلامي، وخاصة التمويل بالمشاركات واختيار المشروعات والعملاء والأجل بما يعظم من ربحيته ويقلل من حجم مخاطره.



الفرضية الفرعية الثالثة  $H_0$  : لا يوجد أثر لموارد الأموال الذاتية (أموال الملكية) المعبرة عنها بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.

الجدول رقم 04: يوضح نتائج تباين الانحدار البسيط لتحديد أثر موارد الأموال الذاتية المعبرة عنها بنسبة أموال الملكية إلى إجمالي الموجودات على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
الثابت	0.002603	0.002793	0.932022	0.3757
موارد الأموال : أموال الملكية	- 0.022600	0.062106	-0.363901	0.7243
R-squared	0.014500	Mean dependent var	0.001592	
Adjusted R-squared	- 0.095000	S.D. dependent var	0.000880	
S.E. of regression	0.000921	Akaike info criterion	-10.97943	
Sum squared resid	7.63E-06	Schwarz criterion	-10.90709	
Log likelihood	62.38688	Hannan-Quinn criter.	-11.02504	
F-statistic	0.132424	Durbin-Watson stat	1.046688	
Prob (F-statistic)	0.724334			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews-10)

ولتحديد أثر إجمالي أموال الملكية إلى إجمالي الموجودات على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول، فإن النتائج أعلاه أظهرت أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار F تساوي (0.72) وهي أكبر من 0.05، وتشير إلى عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لموارد الأموال المعبرة عنها بنسبة إجمالي أموال الملكية على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول؛ مما يعني قبول فرضية العدم. وبالرغم من أهمية هذا النوع من الموارد، والتي تمثل مؤشر أمان للمصرف وتزيد من ثقة المستثمرين وعملائه فيه، وكذلك إدارة المصرف من خلال اتخاذها قرارات استثمارية أكثر جُرأة ؛ إلا إنها لم تؤثر على ربحية مصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة.



## النتائج:

- تعتمد المصارف الإسلامية في قيامها بدور الوساطة المالية على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية القائمة على العدل؛ فهي تحصل على مواردها المالية وفق قاعدتي : "الخراج بالضمان" و"الغنم بالغرم" ، وذلك من خلال المشاركة في الربح والخسارة.

- إن المصارف الإسلامية تهدف إلى إيجاد نظام اقتصادي مستقل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أهدافه الأساسية خدمة المجتمع ومصلحه وتحقيقه الأرباح وفق إطار الشريعة الإسلامية التي تضمن لها الاستمرار في القيام بأعمالها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع الربحية.

- أظهرت نتائج تحليل الانحدار البسيط عن عدم وجود أثر معنوي وذو دلالة إحصائية لموارد الأموال المعبر عنها بكافة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار F (0.72) وهي أكبر من 0.05 ، وهذا يفسر لنا الاعتماد على كافة المطلوبات في تمويل الموجودات لا يؤثر على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول. وجاءت نتيجة هذه الدراسة متوافقة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة الصالح والبراك (2024) ، ودراسة برودي ويوسف (2021)، بينما تتعارض مع نتائج دراسة المعاينة (2023) وكذلك دراسة (Menacer et. al (2020) .

وبالرغم من أهمية هذا النوع من الموارد في المصارف الإسلامية، باعتباره لا يمثل أعباء مالية ثابتة عليها؛ إلا أن مصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة اعتمد بشكل كبير على العمولات المقبوضة من الخدمات المصرفية، إلى جانب بعض الإيرادات المتنوعة الأخرى والأرباح المتحصلة من المربحة المصرفية في تعزيز ربحيته.

- أظهرت نتائج تحليل الانحدار البسيط عن عدم وجود أثر معنوي وذو دلالة إحصائية لموارد الأموال المعبرة عنها بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول ، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار F (0.26) وهي أكبر من 0.05 . فإن هذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (Moustapha and Benziane,(2022).

وقد يعود عدم تأثير الودائع بأنواعها على ربحية مصرف الجمهورية، المقاسة بمعدل العائد على الأصول، إلى ارتفاع حجم الودائع خلال فترة الدراسة، التي يتركز معظمها في الودائع تحت الطلب ، دون أن يقابله ارتفاع ملحوظ في معدل العائد على الأصول منذ فترة تحوله إلى مصرف إسلامي

وتركيزه في السنوات الأخيرة على صيغة التمويل الإسلامي بالمربحة كأحد صيغ التمويل الإسلامي بالمديانات الأقل مخاطرة، باعتبار أن ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب، في ظل عدم استقطابه للودائع



الاستثمارية ذات الآجال الطويلة، وخاصة المطلقة يمثل قيداً على مرونة المصرف في تنويع صيغ تمويله الإسلامي، وخاصة تمويل عمليات المشاركات، من خلال عدم قدرته على توفير التمويل اللازم لطالبيه وفق متطلبات التمويل من حيث المبلغ المطلوب والآجال المحددة في العقد.

- أظهرت نتائج تحليل الانحدار البسيط عن عدم وجود أثر معنوي وذو دلالة إحصائية لموارد الأموال المعبرة عنها بنسبة إجمالي أموال الملكية إلى إجمالي الموجودات على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بمعدل العائد على الأصول حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار  $F(0.72)$  وهي أكبر من  $0.05$ ، مما يفسر لنا بأن الاعتماد على الأموال الذاتية للمصرف لا يؤثر على معدل العائد على الأصول. فإن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الصالح والبراك (2024)، بينما تتعارض مع نتائج دراسة المعاينة (2023)، ودراسة (Moustapha and Benziane, 2022)، وكذلك دراسة برودي ويوسفي (2021).

**وبالتالي،** يتضح من خلال نتائج الدراسة أعلاه أن مصرف الجمهورية لم يعتمد على موارده المالية في تحقيق ربحيته، وإن كانت معدل الربحية لديه ضئيلاً مقارنة بحجم موجوداته ومطلوباته خلال فترة الدراسة. وقد يعود ذلك، كما ذكرنا في نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى، لاعتماده بشكل كبير على العملات المقبوضة من قبل عملائه، إلى جانب بعض الأرباح المتحصلة من صيغة التمويل بالمرابحة، وتجنبه المخاطر وتوظيف أمواله في تنويع تمويله الإسلامي. علاوة على ذلك، ربما يكون لمحددات الربحية الداخلية الأخرى، مثل السيولة، استخدامات الأموال، عوائد صيغ التمويل الإسلامي، أو محددات الربحية الخارجية المتعلقة بالبيئة الاقتصادية، تأثير على ربحية المصرف.

#### التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد اقترحت الدراسة التوصيات الآتية:

- التحري في قرار اختيار موارد الأموال، ومحاولة خلق مزيج تمويلي أمثل لها من خلال جذب المزيد من الأموال الخارجية وتوظيفها بشكل أمثل وتجنب محاكاة البنوك التقليدية من خلال التنويع في منح التمويل الإسلامي لطالبيه والتركيز بشكل أكبر على التمويل الإسلامي بالمشاركات الذي يعتبر أساس عملها، و يعزز من ربحيتها.

- حث إدارة المصرف على جذب الودائع الاستثمارية وخاصة المطلقة منها، والتي تمنح المصرف مرونة أكبر في استخدامها من خلال توجيهها نحو عمليات التمويل الإسلامي بما يعود عليه بالربح.

- نوصي إدارة المصرف بالاهتمام بشكل أكبر بأموال الملكية وزيادتها وإتباع الإرشادات الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والمتعلقة بكفاية رأس المال؛



فهي مؤشر أمان له ويزيد من ثقة العملاء والمستثمرين فيه، وكذلك يمنح إدارة المصرف الثقة في اتخاذه قرارات تمويلية أكثر جراءة وفاعلية بما يزيد من معدل ربحيته. كما توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول محددات الربحية في مصرف الجمهورية، عن طريق دراسة باقي المحددات الداخلية الأخرى: مثل السيولة، استخدامات الأموال، وعوائد صيغ التمويل الإسلامي، إلى جانب دراسة المحددات الخارجية للربحية والمتعلقة بالبيئة الاقتصادية.





## المراجع

### المراجع العربية:

- الزبيدي، حمزة محمود (2011)، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الثانية.
- الشيخ، غسان (2014)، اختلاط الحلال بالحرام في تعاملات المصارف الإسلامية، دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى.
- الصالح، فاطمة والبراك، محمد (2024). "أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي- السعودي تداول"، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد (44)، العدد (3): 215-230.
- العززي، شهاب (2012)، *إدارة البنوك الإسلامية*، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- العجلوني، محمد (2008)، *البنوك الإسلامية أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية*، (عمان: دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى).
- القره داغي، علي، (2010) *الكتاب السادس: بحوث في فقه البنوك الإسلامية*، بيروت: شركة دار البشائر الإسلامية، المجلد الأول، الطبعة الأولى.
- المعاينة، وسام (2023). "أثر هيكل التمويل على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 2010-2019"، *مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، المجلد (38)، العدد (03): 47-80.
- برودي، نعيمة ويوسفي، كريمة (2021). "أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في دول الخليج: دراسة قياسية باستعمال نماذج البائل خلال الفترة من 2013\_2019"، *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد (7)، العدد (2): 176-195.
- برودي، نعيمة، (2021). "طرق احتساب الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية"، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، المجلد (8)، العدد (1): 387-413.
- بشير، محمد (2013)، "محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت: دراسة ميدانية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- بلحشر، عائشة وسحنون، خيرة (2022). "أثر الهيكل المالي للبنوك الإسلامية دراسة قياسية لبنك الراجحي السعودي للفترة 2002-2020"، *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، المجلد (6)، العدد (01): 519-536.
- خلف، أسهمان ونقار، عثمان و فاعور، مؤمنة (2018). "أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة من 2010-2017"، *مجلة جامعة حماة*، المجلد (1)، العدد (5): 155-172.



- دوابه ، أشرف (2013)، الخدمات المصرفية الإسلامية الأساس الفكري والتطبيقي ، القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الأولى.
- دوابه ، أشرف ، (2012)، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الأولى.
- سعادة ، عبد الله (2018). "العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية " ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد (14)، العدد (2): 155-175.
- شاكر ، حمزة (2022)، "دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية "، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة فرحات عباس - سطيف.
- شبير ، محمد عثمان (2008) ، المعاملات المالية المعاصرة ، عمان : دار النفائس للنشر والتوزيع ، الطبعة السادسة.
- فيشوش ، حمزة ، (2020). "مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية "، مجلة البحوث في العلوم الاقتصادية ، المجلد (5)، العدد (1): 110-120.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، قرار رقم 86 (9/3)، بشأن الودائع المصرفية (حسابات المصارف) ، المنعقد في دورة مؤتمره التاسع في أبو ظبي خلال الفترة من 1-6 ابريل، 1995م.
- الموقع الرسمي لمصرف الجمهورية بليبيا (<https://www.jbank.ly>).
- المراجع الانجليزية:

- Menacer, A., Saif-Alyousfi, A. Y., Ahmad, N. H. (2020). The Effect of Financial Leverage on the Islamic Banks' Performance in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries. International Journal of Financial Research, 11(1), 14-24.
- Mustapha, I., Benziane, R. (2022). The Impact of Capital Structure on Islamic Banks Profitability: Evidence From GCC Countries. Indian Journal Of Finance And Banking, 9(1), 203-212.
- Ul qayyum, N., Noreen, U. (2019). Impact of Capital Structure on Profitability: A Comparative Study of Islamic and Conventional Banks of Pakistan. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 6(4), 65-74.
- Ullah, A., Ilyas, M., Khan, I. & Khan, M. (2015). The Impact of Capital Structure on Islamic Banks Performance: Evidence from Pakistan. Journal of Business and Tourism, 01(01), 79 - 90.
- zahid, A., Gupta, C., Hidayah, R., Shariar, I. (2022). Impacts Of Capital Structure On Performance Of Islamic and Conventional Banks : Evidence From Bangladesh. International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS), 6(1), 539-544.